

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم النفس وعلوم التربية
شعبة علوم التربية
السنة 3 ليسانس شعبة علوم التربية

محاضرة 9: محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

مقدمة:

في ظل انتشار وتفشي الفساد بأشكاله المختلفة والمتعددة في المجتمعات والامر الذي أدى الى تأخر التنمية والتقدم في هذه المجتمعات، تسعى الدول لتصدي لهذه الظاهرة ومحاربتها بالاستعانة بالقوانين والمؤسسات الحكومية التي توكل اليها مهمة المراقبة والمحاسبة وكذا هيئات المجتمع المدني. كما يمكن للدول الاستعانة ببعض الهيئات والمنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة في مكافحة الفساد، من خلال الانضمام فيها لتصبح عضوا فيها، كمنظمة الشفافية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الاداري

الأهداف السلوكية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على طرق مكافحة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية.

- اقتراح طرق لمحاربة الفساد

المكتسبات القبلية:

يفترض بالطالب ان تكون لديه معرفة سابقة ب:

- اثار الفساد على المجتمع

المحتوى التعليمي:

محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية:

- منظمة الشفافية الدولية

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري

- برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في محاربة الفساد الإداري

- صندوق النقد الدولي

1- محاربة الفساد من طرف منظمة الشفافية الدولية:

أنشأت منظمة الشفافية الدولية في سنة 1993 على يد عدد كبير من كبار المسؤولين السابقين في البنك الدولي الذين كانت لهم رؤية مسبقة ومعلومات عن حجم الفساد الممارس على المستوى الدولي وهو بيتر آيجن (Peter Eigen)، مقرها برلين في ألمانيا، وشعارها

هو "عالم خال من الفساد"، كما تملك هذه المنظمة فروعا في أكثر من 100 دولة وتعد "الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد" فرعا لها في الجزائر.

وتعد منظمة الشفافية الدولية من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية نشاطا في مجال مكافحة الفساد حيث تقوم المنظمة بإصدار تقريرها سنويا اعتمادا على مؤشر الفساد، (CPI) الذي يقوم على قياس معدل للدول بالاعتماد على عدد قضايا الفساد الحقيقية في العالم بناء على معلومات تقوم بتجميعها من رجال الأعمال والأكاديميين وموظفين بالقطاع العام في كل دولة. وتهدف منظمة الشفافية الدولية الى:

- جمع وتحليل البيانات والمعلومات لزيادة الوعي تجاه الفساد وآثاره المدمرة على الدول والمجتمعات وعلى التنمية.

- تشكيل تحالفات واسعة بيم المتضررين من الفساد وكذا اربا العمل.

- انشاء فروع تطوعية في الدول تنفذ مهامها في محاربة الفساد. (ناشد، دس)

تستخدم منظمة الشفافية الدولية العديد من الأدوات والآليات لمكافحة الفساد، بما في ذلك تقديم التوصيات والتقارير المفصلة والشاملة حول حالات الفساد والممارسات غير الشفافة في الدول. تهدف المنظمة إلى تحليل ودراسة تداعيات الفساد على المجتمع، وكذلك رصد المؤسسات المعرضة بشكل كبير للفساد، كما تسعى لتعزيز الوعي العام بأخطار الفساد وتداعياته السلبية في مختلف القطاعات.

إضافة الى ذلك، تولي منظمة الشفافية الدولية اهتماما خاصا لتطوير الأدوات والبرامج الفعالة لزيادة قدرات مؤسسات المجتمع المدني للدول في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في جميع القطاعات. يعمل الفريق المختص في المنظمة على إنشاء وتنفيذ المشاريع الريادية التي تسهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وذلك من خلال تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز مبادئه. وتسعى المنظمة لتشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفساد وبناء نظم شفافة تقوم على المراقبة والمحاسبة في جميع أنحاء العالم. ومن جهة أخرى وتعزز المنظمة التعاون والشراكات مع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، لتنمية استراتيجيات شاملة وفعالة لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية والنمو المستدامين . تعتبر منظمة الشفافية الدولية رائدة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية على الصعيدين المحلي والدولي. وإنها ملتزمة بتعزيز الحكم

الراشد وتعزيز النزاهة وبناء مجتمع عادل، أين يتمتع الجميع بفرص متساوية للتنمية والازدهار . (موري، 2021؛ سلطان، 2022)

تسعى منظمة الشفافية الدولية الى مكافحة الفساد وترسيخ الممارسات النزيهة والسليمة في التعاملات الاقتصادية وذلك من خلال تعزيز تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة والمراقبة والمحاسبة، كما أنها تقدم الدعم للحكومات لتطبيق إصلاحات قانونية وتعزيز الحكم الرشيد في القطاعين العام والخاص. كما أنها تعمل تسعى الى تعزيز الوعي حول الآثار السلبية للفساد وتشجيع مشاركة المجتمع المدني لمحاربهه والتصدي له. بالإضافة الى الدعم الفني والتدريب وتقديم التوصيات لتعزيز النظم الرقابية والتحقق من الالتزام بمعايير النزاهة.

2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري:

تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 31/10/2003 والذي دخل حيز التنفيذ في 14/12/2005. والاتفاقية مفتوحة لجميع الدول والمنظمات والهيئات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم بهدف تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بشكل فعال على الصعيدين المحلي والدولي. وقد تم تطوير هذه الاتفاقية نتيجة للحاجة الماسة لوضع إطار دولي ملزم يسهم بشكل كبير في التصدي لظاهرة الفساد وتقديم الدعم اللازم للدول في تطبيق السياسات والإجراءات الفعالة لمكافحة الفساد والحد من انتشاره. وقد تم إجراء تعديلات وتحسينات شاملة على الاتفاقية بهدف تحسين فعالية الجهود لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد في مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد. تركز الاتفاقية على تنمية وتعزيز قدرات الدول لمكافحة الفساد بشكل فعال، وتعزيز

التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال من خلال مجموعة من آليات الرصد والتقييم والمتابعة. وتبادل المعلومات والخبرات وتقديم الدعم التقني والاستشاري للدول الأعضاء. كما تعمل الاتفاقية على تعزيز ثقافة محاربة الفساد ودعم الممارسات التي تتسم بالنزاهة والشفافية، وحث المجتمع الدولي على المشاركة في التصدي ومكافحة هذه الظاهرة آليات الحكم الراشد وتطبيقه. إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لا يقتصر خطابها للحكومات وإنما للمنظمات والمجتمع المدني والأحزاب والإعلام والموظفين. (قدادة، 2021؛ مداحي، 2019) تتضمن الاتفاقية (71) مادة موزعة على ثمانية فصول توضح مختلف أنماط الممارسات التي تصف الفساد. كما تولي هذه الاتفاقية عناية خاصة للتعاون الدولي ودوره في مكافحة الفساد من خلال تسهيل إجراءات تبادل المعلومات والإجراءات القضائية واسترداد الأموال وتقديم المساعدات والخدمات الفنية كالتدريب. كما تتميز هذه الاتفاقية بوصفها آليات التنفيذ من خلال انشاء جهاز متكامل يضم مكاتب متخصصة وقوانين ولوائح منظمة للعمل.

وقد أدرجت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صفة الجريمة والفساد ما يلي:

- الرشوة بأشكالها في القطاع العام والعام: التي اشتملت عليها المادة (15 و16 و21) خاصة وأن الفساد ارتبط مفهومه العام
 - استخدام النفوذ: الحصول على مصلحة غير مستحقة باستخدام نفوذه وهو ما تتضمنه المادة (18) من الاتفاقية.
 - الثراء غير المشروع: من خلال زيادة ممتلكات الموظف زيادة لا يمكن تفسيرها وتعليلها بشكل معقول أو باستخدام الأساليب المشروعة مقارنة بدخله المشروع، وهو ما تصفه المادة (20)
 - اختلاس الممتلكات: من طرف المديرين والموظفين الذين توضع في عهدتهم ممتلكات المؤسسة. المادة (22).
 - تبييض الأموال: والتي تعد وسيلة للتغطية عن الأموال والأنشطة المشبوهة وغير مشروعة. المادة (23)
- ولقد صادقت على هذه الاتفاقية بموجب مرسوم رئاسي الجزائر رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004.)

3- برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في محاربة الفساد الإداري:

البنك الدولي هو مؤسسة وهيئة دولية تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1944 تعنى بتقديم المساعدات المالية والدعم التقني للدول لاسيما الدول النامية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية. تقدم المساعدات قروض ومنح للدول لتمويل المشروعات الموجهة للتنمية والبنية التحتية، مثل تحسين الصحة والتعليم، والتنمية الاقتصادية. يتكون البنك الدولي من مجموعتين رئيسيتين: البنك الدولي للتمويل والتنمية (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

يرعى البنك الدولي لبرامج التنمية والقضاء على الفقر في المجتمعات الفقيرة والمتخلفة والنامية وتمويلها وبالتالي من أكثرها إدراكا لمخاطر الفساد على هذه التنمية واستدامتها، ومن هذا المنطلق شدد على ضرورة تكامل الجهود الدولية للقضاء على الفساد وبادر بوضع استراتيجية للتصدي لهذه الظاهرة، كما يعمل على مساندة الدول ومساعدتها لتحسين سياسة الحكم وتطبيق مبادئ الحكم الراشد التي تقوم على الشفافية والمساءلة وذلك للتقليل من الآثار السلبية للفساد على التنمية. وتتضمن هذه استراتيجيته في مكافحة الفساد أربعة محاور رئيسية هي:

- منع كافة أشكال الاحتيال والممارسات الفاسدة في المشروعات الممولة من طرف البنك الدولي كشرط أساسي لتقديم العون للدول النامية.
- تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد لا سيما فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج مكافحة الفساد وإشراك المؤسسات والهيئات الدولية المهنية. كما يقدم البنك الدولي البرامج التنموية لكل دولة حسب ما يتوافق مع ظروفها.

- وضع مكافحة الفساد شرطاً أساسياً لتقديم المساعدات إضافة إلى تحديد شروط ومعايير الاقتراض، وضع سياسة المفاوضات واختيار وتصميم المشاريع.

- تقديم الدعم والمساندة للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

- تقديم برامج إصلاحات سياسية، اقتصادية، قانونية وإدارية.

وتتضمن البرامج إصلاح الخدمة العامة بزيادة الأجور ومحاربة المحسوبية السياسية في التوظيف والترقية واستقلالية القضاء والفصل الفعلي بين السلطات لتعزيز مصداقية الدولة. كما يؤكد البنك الدولي على ضرورة تقوية آليات المراقبة والمحاسبة وتطبيق العقوبات بصرامة. (البنك الدولي، 2021؛ غوتيريش، 2020؛ سميث، 2019)

كما قام البنك الدولي منذ عام 1996 بدراسات عن الحوكمة في العديد من الدول في إطار جهوده لفهم آثار الحكم الرشيد على مسار التنمية المستدامة. وتتضمن هذه الدراسة ستة أبعاد هي: حرية الرأي، المساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة التدخل، سيادة القانون والسيطرة على الفساد. (غوتيريش، 2020)

البنك الدولي يمثل مؤسسة وهيئة من هيئات الأمم المتحدة الموجهة لمساعدة الدول لاسيما المتخلفة والنامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تقديم مساعدات في شكل قروض ومنح مالية ودعم تقني وفني لتمويل المشاريع التنموية في القطاعات كالصحة والتعليم والاقتصاد لتحريك عجلة التنمية في الدول النامية والفقيرة. يشترط البنك الدولي لتقديم مساعداته للدول أن تقوم هذه الأخيرة بإصلاحات في سياساتها في تسيير شؤون الدولة وتطبيق الحكم الرشيد وتحقيق الفصل الفعال بين السلطات الثلاثة للدولة.

4- صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي (FMI) هو هيئة ومنظمة دولية تأسس عام (1944) بهدف تعزيز التعاون النقدي الدولي، والاستقرار المالي وتسهيل التجارة، وتقديم الدعم التقني والمالي للدول الأعضاء. مقره في العاصمة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. مع مرور الوقت، كان لابد من تطوير دور صندوق النقد الدولي بحيث يشمل مكافحة الفساد أيضاً، ولذلك بدأ الصندوق في التركيز على هذه القضية خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي. وقد أطلق العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف للمساهمة في مكافحة الفساد عبر العالم، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمالي والتوجيه السياسي لدول الأعضاء، بهدف ضمان النزاهة والشفافية والحكم الرشيد في إدارة الموارد المالية وتطوير السياسات الاقتصادية والمالية القوية.

يعتمد صندوق النقد الدولي في محاربة الفساد على مجموعة من الآليات والاساليب، منها:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام المالي والمصرفي.

- تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- دعم تطبيق أطر الرقابة القانونية والمحاسبة وتعزيز نظم الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات.

- تقديم الدعم الفني والتقني للدول لتطوير نظم الإفصاح والإدارة المالية العامة، والتي تعتبر أدوات فعالة في مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

- توجيه الدول لتطوير استراتيجيات وتبني أخرى جديدة لمكافحة الفساد في النظام المصرفي. حيث تشمل هذه الاستراتيجيات أيضاً تعزيز

التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، من خلال العمل المشترك مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى.

- تعزيز الشراكات القطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة.

- استخدام التكنولوجيا والابتكار في تعزيز الشفافية وتعزيز الرقابة الرشيدة، حيث يتم استخدام أنظمة إلكترونية مبتكرة لتبادل المعلومات ورصد العمليات المالية والمصرفية، بهدف كشف الممارسات غير المشروعة وتحليل البيانات المالية لاكتشاف أنماط الفساد المحتملة.
- تقديم مساعدة التدريب والتوجيه للمؤسسات المالية والبنوك لاستخدام هذه التكنولوجيا الحديثة بطرق فعالة ومستدامة.

(دويس، 2024؛ الناغي وآخرون، 2021؛ الساسي، 2021)

يسعى صندوق النقد الدولي الى تكريس مبادئ الحكم الراشد كونه السبيل الأمثل لتطبيق الشفافية والمساءلة المالية والإدارية في مؤسسات الدولة، من خلال المهام التي يقوم بها، حيث يعمل على استقرار الأسعار في الأسواق المالية العالمية وذلك بتقديم المشورة للدول الأعضاء. إضافة الى مساعدة الدول المنهكة ماليا في هيكلة اقتصادها واستعادة عافيتها المالية. كما أنه يسعى لتحقيق التنسيق بين الدول الأعضاء والتعاون فيما بينها من أجل تجاوز أزماتها الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا فصندوق النقد الدولي يؤدي وظائف استشارية وفنية واقرضية.

قائمة المراجع:

- اكسيوم، رشيدة؛ اقلولي، صافية. (2021). عن دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في مواجهة الفساد والحد منه في القانون الجزائري. *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، 16(4)، 10-33
- الجريدة الرسمية، (2006)، القانون رقم 06/01 يتعلق بالوقاية ومكافحة الفساد. العدد 47
- ناشد، عدلي سوزي. (د س). دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد وآثاره الاقتصادية (دراسو تطبيقية في مصر) https://lsej.journals.ekb.eg/article_92845_7720b44dfa9ad14d15c45c274bb493eb.pdf
- موري، سفيان. (2021). مدى التزام الشركات التجارية لمعايير الوقاية من الفساد دراسة مقارنة. *Rule of Law and AntiCorruption Center Journal*, (1), 1- 49
- سلطان، محمد عبد الحميد، رانيا. (2022). دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد: دراسة ميدانية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(1)، 77-150
- مداحي، عثمان. (2019). الجهود الدولية لمكافحة الفساد- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجا. *مجلة أبعاد اقتصادية*، 9(1)، 1-19
- قدادرة، فوزية. (2021). دراسة قانونية لجرائم الفساد في إطار الصفقات العمومية-الآليات القانونية لمكافحة الفساد في التشريع الجزائري. *Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal*, 2021 (1), 1- 9

البنك الدولي. (2021) www.worldbank.org

سميث، جون. (2019). "تاريخ البنك الدولي وأثره على التنمية العالمية". *مجلة الاقتصاد والتنمية*، 12(3)، 45-67.

غوتيريش، انطونيو. (2020). تقرير أهداف التنمية المستدامة. الأمم المتحدة.

<https://unstats.un.org/sdgs/report/2020>

دويس، حيرش، عبد القادر. (2024). نحو تفعيل دور الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية-التجربة الكويتية أنموذجا. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، 4(2)، 67-103

الناغي، السيد، محمود وآخرون. (2021). إطار محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن الاصول الحكومية للتوافق مع المعايير الدولية بالتطبيق علي الهيئات العامة الخدمية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, 45(3), 207-244

ساسى، نجاه. (2021). النوع الاجتماعي مؤشرا لبحث الممارسات الفاسدة في التربية والتعليم: قراءة في تقارير دولية ووطنية. *مجلة، Insaniyat Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales*, (94) , 91-120

GAFI. (2015). Mesures de lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme, Regime juridique et questions opérationnelles, Rapport d'évaluation mutuelle, Belgique, Avril 2015, P 47.